الاقتصاد الإسرائيلى والتعاون الإقليمى

الاهرام فى ١٩٩٣

obeikandl.com

obeikandl.com

(٥)

ترتكز اقتصاديات الإتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل على ثلاثة محاور متشابكة :

المحور الأول : وهو التنمية الإقتصادية لغزة والضفة الغربية.

والمحور الثانى : وهو التعاون الثقافى بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

والمحور الثالث : وهو التعاون الإقليمى مع البلاد العربية.

وسنعرض بعض المشروعات والبرامج المقترحة لهذه المحاور الثلاثة كما جاء ببروتوكولات الإتفاق ونشير إلى آثارها على مصر، ثم نقارن بين مفهوم التعاون الإقليمى كما جاء بالإتفاق، ونقارنه بما يسمى بالسوق الشرق أوسطية.

المحور الأول ـ التنمية الإقتصادية لغزة وفلسطين :

منذ أن كتبت المقال الأخير تم عقد مؤتمر فى واشنطن فى أول

obeikandl.com

أكتوبر حضرته ٤٣دولة بغرض المساهمة فى تمويل مشروعات التنمية الإقتصادية للأراضى الفلسطينية. وأعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية - بتفاؤل - إن حجم المساعدات بين منح وقروض سيصل إلى ٢,٤مليار دولار خلال خمس سنوات رغم أن المبلغ الذى تم الالتزام به فعلا كان أقل من ذلك، حيث التزمت دول السوق الأوروبية المشتركة بالمساهمة بمبلغ ٦٠مليون دولار، وأمريكا ٥٠مليون دولار، واليابان ٢٠٠مليون دولار، والدول الاسكندنافية ١٥٠مليون دولار والسعودية ١٠٠مليون دولار واسرائيل ٧٥مليون دولار (٥٠مليون دولار كقرض و٢٥مليون دولار كمنحة علما بأن برنامج المساعدات الأمريكية لاسرائيل شمل منذ سنوات مبلغ ٥٠مليون دولار سنويا للأراضى المحتلة). ولقد قدر البنك الدولى فى دراسة خاصة نشرت الشهر الماضى ثم عدلت مؤخراً بأن غزة والضفة تحتاجان إلى ٤٠٠ مليون دولار هذا العام ثم ٤٧٥مليون دولار على باقى السنوات الخمس. ورغم أن منظمة التحرير الفلسطينية تقدر احتياجاتها بثلاثة أو أربعة أضعاف هذا المبلغ إلا أن هذا المجهود العالمى يعد بداية جادة وطيبة. وحسب بروتوكول الاتفاق ستستخدم هذه الأموال فى إعادة إنشاء البنية الأساسية لغزة والضفة التى تدهورت تماما.

ويشمل ذلك: المياه، المجارى، الكهرباء، الطرق، المواصلات، المدارس، الاتصالات، الإسكان . . وغيرها.

وكذلك هناك حاجة إلى تنمية الموارد البشرية وتطوير المشروعات

الصناعية والتجارية التى لم تسمح لها السلطات الإسرائيلية بالنمو بدون ترخيص خاص.

وتتيح هذه المشروعات الفرصة لمصر لأن تساهم فى تنمية الأراضى الفلسطينية، وفى نفس الوقت تستفيد من التسهيلات المالية العالمية المقررة.

ولقد بدأت اسرائيل فعلا ـ كالعادة ـ المبادرة للاستفادة من هذه التسهيلات الدولية والقيام بأعمال المقاولات وإنشاء المشروعات المقترحة، وكمثال لذلك أعلنت أكبر الشركات الصناعية الاسرائيلية وهى شركة كور للصناعات Koor Industries الدخول فى شركة مع مستثمرين فلسطينيين وشركة مغربية اسمها اونا ONA وبنك أسبانى اسمه بانستو Bansto بهدف الاستثمار فى بناء مشروعات التنمية فى غزة والضفة.

ويمكن لمصر أن تنافس الاسرائيليين وغيرهم خاصة وأن قطاع المقاولات والبناء المصرى لهما خبرة طويلة فى العمل بالبلاد العربية.

ومن الطبيعى أن تشارك مصر أيضا فى مجهودات التنمية البشرية من تدريب وتأهيل وكذلك للإجابة عن استفسارات الشركات الصغيرة، فإن خبراء الإدارة والمديرين والمدرسين والمهنيين من أطباء ومهندسين وغيرهم من المصريين قد أثبتوا نجاحهم فى العالم العربى، وأيضا لتماثل اللغة والحضارة. وللاستفادة من هذه الفرصة يلزم القيام بمبادرات على الصعيد السياسى وصعيد القطاع الخاص والحكومى.

والمحور الثانى ـ هو التعاون الثنائى بين الاسرائيليين والفلسطينيين :

حسب ما جاء بالبروتوكولات الملحقة بالاتفاقية فإن بعض المشروعات ستكون سلاحا ذو حدين بالنسبة لمصر، والبعض الآخر قد يفيد مصر. فمثلا مشروع قناة البحر المتوسط ـ غزة : البحر الميت ـ وكذا مشروع مد أنابيب لنقل البترول أو الغاز الطبيعى أو تشغيل بعض الأنابيب غير المستخدمة حاليا، قد تؤثر على أهمية قناة السويس والتى تستمدها من تميز وضعها الجغرافى.

وكذلك بالنسبة لمشروعات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعى، إذ قد تؤدى إلى خفض صادرات البترول المصرية إلى إسرائيل. وفى نفس الوقت هناك مشروعات يمكن لمصر أن تستفيد منها متغلة تميز موقعها الجغرافى.

ويمكن الإستفادة من هذه المشروعات حتى ولو اقتصرنا على التعاون فقط مع غزة والضفة الغربية لغياب المخاوف التى ترتبط بالتعاون مع اسرائيل. فعلاقة مصر بغزة تسبق قيام إسرائيل وشهدت فترات انتعاش عديدة سابقة. وغزة والضفة تعتمدان اقتصاديا على السياحة الدينية حتى تحت الإحتلال الإسرائيلى. ومشروعات تطوير السياحة ستكون على قائمة مشروعات التعاون مع مصر.

وبالمثل يمكن القيام بمشروع شبكة للطرق البرية تسمح لمصر بالإرتباط بالأردن والشام ثم ببقية بلاد الخليج والعراق، وأيضا

مشروعات تطوير الزراعة ومنع انتشار التصحر، ومشروع تحلية المياه، ومشروعات الربط بين شبكات الطاقة والكهرباء، ومشروعات الإتصالات الإلكترونية ومشروعات حماية البيئة.

ولتحقيق الأحجام الإقتصادية المثلى لهذه المشروعات ستجد مصر نفسها فى وضع تنافسى، فهى الامتداد الجغرافى الطبيعى لهذه المشروعات. وستكون غزة هى الشريك المشترك وستتطلع إلى مصر للمساهمة فى برنامج التنمية المقترح واقتسام المنفعة. وبدون مصر فإن الحجم الأمثل لهذه المشروعات لن يتحقق. وإذا أدت مشروعات إعادة تعمير غزة والضفة إلى إنشاء مشروعات بنية أساسية لمصر، فإن ذلك فى حد ذاته يعتبر دفعة حقيقية لزيادة دخل مصر القومى فى المستقبل.

المحور الثالث ـ هو التعاون الإقتصادى الإقليمى بين اسرائيل والعالم العربى :

ولقد أشار بروتوكول الإتفاق إلى بعض نواحى هذا التعاون وذكر الأردن ومصر بالتحديد.

ومن المشروعات المشار اليها مشروع «مارشال» للشرق الأوسط مماثل للمشروع الأوروبى بعد الحرب العالمية الثانية، والذى كان نواة السوق الأوروبية المشتركة.

وذكر الاتفاق أيضا صندوق استثمار محلى Country Fund يتحول

إلى صندوق استثمار شرق أوسطى Regional Fund ثم يليه بنك للانشاء والتعمير والتطوير شرق أوسطىRegional Development Bank . ولعل استخدام هذه المسميات هو مادفع كثير من المعلقين إلى الربط بين الاتفاق والسوق الشرق أوسطية والتى يفترض انها ستماثل السوق الأوروبية المشتركة.

ولكن هذه قفزة ـ فى تصورى ـ غير ممكنة حاليا لسببين رئيسيين:

الأول : هو غياب الإرادة السياسية لدى اسرائيل والعرب لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك. ولن تتوافر مثل هذه الإرادة السياسية قبل فترات طويلة بالنظر إلى التاريخ الدامى بين العرب واسرائيل، وبالنظر إلى التضحيات السياسية والاقتصادية التى تتطلبها مثل هذه السوق، ولو فى أبسط أشكالها.

ثانيا : أن الشروط الاقتصادية لتحقيق مثل هذه السوق لاتتوافر فى المنطقة، وهى نفس الشروط التى لم تمكن العرب أنفسهم من خلق تعاون قومى فعال بينهم رغم تكرار المحاولات وقوة الارتباط القومى والايدلوجى.

وفى الواقع فإن الاتفاق ذكر بعض الأساليب الحديثة مثل : صناديق الاستثمار أو بنوك التنمية لدخول سوق المال العالمية وإشراك رؤوس المال الخاصة العالمية فى عملية التنمية بالمنطقة. ولا أرى ضرراً شديداً فى ذلك فإن ذلك لايتطلب تعاون سافر مع اسرائيل، ولا يحتاج الى تنازلات سريه، وفى نفس الوقت يسمح بانسياب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر بمعدلات أعلى مما هى عليه الآن.

وفكرة صندوق الاستثمار طرحت فى مصر منذ فترة ولم تنفذ حتى الآن وسميت صندوق مصر Egypt Fund. وتعتمد هذه الفكرة على إنشاء شركة غالمية بهدف الاستثمار فى المشروعات المحلية بمصر. وتسجل الشركة فى أسواق المال العالمية ويتم تداول أوراقها المالية.

ولقد لجأت المكسيك وشيلى والبرازيل والأرجنتين وغيرها لمثل هذا الصندوق وبدأت بمئات الملايين من الدولارات ثم تطورت الآن إلى مئات المليارات التى تستخدم فى الاستثمار فى بلدان أمريكا اللاتينية عن طريق توزيع بعض هذه الاستثمارات على بلدان الاقليم بأكمله.

ولذلك هناك صندوق استثمار إقليمى لأمريكا اللاتينيةLatin American Fund تستفيد منه معظم بلدان أمريكا اللاتينية دون تخطيط مشترك بينهما. ونجحت اسرائيل فعلا قبل مصر فى إنشاء صندوق استثمار اسرائيلى اسمه First Israeli Fund. وإذا تحول أو تطور هذا الصندوق إلى صندوق اقليمى فإن مصر ستستفيد منه لأن المستثمر الأجنبى يرغب دائماً فى توزيع مخاطره على عدة بلاد.

وستكون مصر من أوائل المستفيدين علما بأن الاستثمارات فيما يسمى بالأسواق النامية Emerging Market هو أول وأهم أشكال الاستثمار الأمريكى والغربى حاليا لما حققه من نجاح، حتى أن صحيفة «الوول ستريت» نشرت ملحقا خاصا هذا الشهر ذكرت فيه أن الاستثمار بالأسواق النامية هو أفضل الاستثمارات عائدا، وأن الأموال المخصصة له من شركات المال العالمية أكبرها حجما بالمقارنة

بمنافذ الاستثمار الأخرى بما فيها الاستثمار داخل أمريكا وأوروبا. ولقد كتبت مقالا عن هذا الموضوع منذ عامين موضحا أنه أحد أساليب دخول مصر سوق المال العالمية.

وما ينطبق على صندوق الاستثمار الاقليمى ينطبق على بنك التنمية الإقليمى المقترح بالبروتوكول، وكذلك مشروع مارشال. ولاستثمارات بهذا الشكل داخل المنطقة لايتعرض للمخاطر لأنه يعتمد على التنافس بين اقتصاديات المنطقة أو إهدار الموارد المحدودة لمصر لأنها تساعد على زيادةالموارد بجلب الاستثمارات من الخارج.

وقد يتخوف البعض من أن هدف صندوق الاستثمار أو بنك التنمية هو تمكين اسرائيل من التحكم فى الأموال العربية. وهذا احتمال قائم ويلزم الحذر منه والعمل على تجنبه. ولكن لابد أيضا وأن نعترف بالواقع. فإن الأموال العربية ـ وخاصة النفطية ـ يستثمر معظمها خارج المنطقة وفى أمريكا وأوروبا بالذات. ويقدر حجم هذه الاستثمارات ما بين ٦٥٠ مليار دولار و٨٠٠ مليار دولار. ومعظم هذه الاستثمارات غير ناجح، فنسبة خسارتها تصل إلى ما بين ٢٥٪ و٣٥٪ من أصل الاستثمارات. ويقوم باستخدامها نفس بيوت المال العالمية التى أنشأت صناديق الاستثمار للدول النامية مثل أمريكا اللاتينية وغيرها وبدون تدخل من العرب أصحاب هذه الأموال. هذه هى طبيعة سوق المال، إذ يقوم بيت المال بإختيار الاستثمارات المناسبة فنيا بدون تدخل من صاحب المال نفسه إلا فى حدود ضيقة.

وقد آن الآوان لأن تعود بعض الأموال العربية للإستثمار بالمنطقة ولو بطريق غير مباشر بواسطة بيوت المال العالمية.

وهنا يلزم أن أكرر ما سبق أن ناديت به من حاجة مصر إلى اتخاذ خطوات قانونية بشكل عاجل لتحديد حجم وطبيعة الاستثمارات الأجنبية بمصر، وخاصة فيما يتعلق بملكية الأصول والشركات وبالذات الشركات المعروضة للبيع، وكذلك إصدار قانون ضد الاحتكارات Anti-Trust Law وقانون ضد تقييد التجارة الداخلية وضمان حرية المنافسة Anti Competitive Law. والهدف هو الحفاظ على المصالح الوطنية المصرية، وتحديد حقوق وواجبات المستثمر الأجنبى بما يحميه ويشجعه على الاستثمار بمصر.

وبصراحة، فإن كثير من الاستثمارات الأجنبية بمصر قد تمكن اسرائيل من التحكم فى بعض الصناعات أو الشركات المصرية عن طريق بيوت المال العالمية أو رجال الأعمال فى أمريكا والغرب. فكثير من المواطنين الاسرائيليين يحملون جنسيات مزدوجة يمكنهم استخدامها للاستثمار فى مصر.

وهذه التشريعات ليست بدعة. فاسرائيل نفسها لديها بعض التشريعات المكتوبة والمعلنة ولديها قانون صارم يتعلق بمحاربة الاحتكار ومحاربة تقييد التجارة وخاصة عند بيع الشركات أو دمجها أوبيع الأسهم والسندات أو إصدارها سواء للمواطن أو للأجنبى. وهو نفس المطلوب تطبيقه فى مصر. أن المحتكر يضر بالمستهلك سواء كان مصريا أو أجنبيا.

فمثلا فى اسرائيل لايجوز ملكية الأجانب للصناعات الحربية. بشكل عام كذلك منشآت توليد الكهرباء، وبعض أنواع المواصلات، وبعض مصانع الكيماويات والوقود كذلك البنوك وشركات التأمين. ولكن التحكم الحقيقى فى ملكية الأجانب يأتى عن طريق السماح لهم ـ أو عدمه ـ بتحويل رؤوس أموالهم أو أرباحهم أو قروضهم خارج اسرائيل. والبنك المركزى يتحكم فى ذلك بما يحافظ على الهويه اليهودية للإستثمارات بصرف النظر عن الجنسية.

ومن الواضح أن العرب والفلسطينيين لايمكنهم الاستثمار فى اسرائيل رغم عدم وجود نص صريح بذلك. وليست دعوتى تهدف إلى تقييد الاستثمار الأجنبى فى مصر بل فقط إلى تنظيمه على غرار مايحدث فى معظم بلاد العالم.

والآن ما هى الشروط الإقتصادية اللازمة لتحقيق السوق الشرق أوسطية؟

يمكن وضع هذه الشروط فى شكل تدريجى يبدأ من البسيط الى الأكثر تعقيداً.

ويبدأ التدرج من التعامل التجارى والاقتصادى الاقليمى إلى التعاون إلى التكامل. وقد تتشابك هذه المراحل إلا أنه يمكن عرضها كالآتى :

المرحلة الأولى وهى التعامل التجارى والاقتصادى بين اسرائيل والدول العربية :

ومن الواضح أنه لايوجد تعامل تجارى أو اقتصادى مباشر بين إسرائيل والدول العربية ـ فيما عدا الاراضى الفلسطينية باعتبارها أراضى اسرائيلية حسب قانون ضمها الاسرائيلى ـ ومصر.

وتحاول اسرائيل جاهدة أن تبدأ علاقات تجارية مع العالم العربى بإلغاء المقاطعة العربية الأوليه أو على الأقل أن تنهى المقاطعة العربية الثانوية.

والسبب ببساطة أن اسرائيل تحتاج إلى تعاون إقليمى وإلا فإن مصادرها لن تكفى لنموها الاقتصادى بدون معونات أجنبية، ولأنها تبحث عن سوق لصادراتها التى تصل إلى ٣٧,٥٪ من الناتج المحلى الاسرائيلى.

أما المقاطعة الثانوية فإنها تكلف اسرائيل سنويا حوالى مليار دولار لرفض بعض الشركات والدول التعامل معها واحترام سياسة المقاطعة العربية.

ولن يكون هناك تعاون مع اسرائيل قبل أن يتم التعامل التجارى أولا. ورغم وجود احصائيات وثيقة عن التعامل التجارى بين مصر واسرائيل ـ إذ لاتفصح أى من البلدين عن هذه الأرقام ـ إلا أنه فى عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠ كانت صادرات مصر لاسرائيل وحدها أعلى من

مجموع صادراتها للبلدان العربية بأكملها، إذ بلغت الصادرات المصرية لإسرائيل ٢٣٧,٨مليون دولار مقابل ٢١٩,٣مليون دولار للعالم العربى كافة. وليس من الواضح اذا كانت صادرات البترول المصرى قد حسبت ضمن هذا الرقم أم لا. واذا لم تكن محسوبة ضمن الصادرات فإن هذه المفارقة غير المتوقعة تكون أيضا مؤسفة.

وقبل أن يتم التبادل الطبيعى بين اسرائيل وبين البلاد العربية فإن محاولات التعاون ستكون ضيقة ومحدودة الفاعلية. وسيترك ذلك للأحداث السياسية فى المستقبل.

المرحلة الثانية وهي التعاون الإقتصادى الإقليمى بمعنى تسهيل القيود الجمركية وغير الجمركية بين الأعضاء المشتركين، وتأخذ بعض الأشكال التالية :

(١) اتفاقيات التفضيل الجمركى، وهى تعطى تفضيل جمركى للتجارة الثنائيه بين أعضاء الإتفاقية لتشمل السلع الماديه ولا تشمل الشق المادى. وتعتمد اسرائيل على ٨٥٪ من تجارتها على اتفاقيات التفضيل الجمركى. وتفرض قيودا جمركية وغير جمركية صارمة على النسبة الباقية وخاصة من بلاد شرق آسيا.

ورغم دخول اسرائيل فى اتفاقيات تفضيلية مع أمريكا ودول السوق المشتركة والافتا، إلا أن تطبيق اسرائيل هذه الإتفاقيات هو محل خلاف دائم مع هذه الأطراف. ويحسن أن ندرسه قبل أن ندخل فى مثل هذه الإتفاقيات.

فرغم عدم فرض اسرائيل جمارك على السلع المستوردة إلا أنها تفرض رسوما تقدرها وزارة التجارة الأمريكية بحوالى ٢٠٠٪ لبعض السلع و ١٠٠٪ لسلع أخرى وذلك تحت مسميات رسوم بنك، رسوم تخليص، غرامات، ضريبة مشتريات، ضريبة القيمة المضافة. .الخ. وتمنع اسرائيل دخول بعض السلع عن طريق تمسكها بالتطابق التام بين المواصفات المكتوبة على السلعة Label وبين ما هو وارد فى الاتفاقيات الموقعة أو النشرات الخاصة بالسلعة. . وينطبق هذا على السجاد والأجهزة الكهربائية والالكترونية والمواد الغذائية والأطعمة. وتفرض اسرائيل استخراج تصاريح استيراد لبعض السلع مثل الأدوية. وتحتكر الدولة استيراد اللحوم.

وتعطى الحكومة والأجهزة شبه الحكومية أفضلية للسلع المحلية علما بأن قطاع الحكومة يساهم بحوالى ٢٠٪ من الناتج المحلى ونقابات الستروت بحوالى ٢٠٪ أخرى أى أن مكونات ٤٠٪ من الناتج المحلى الاسرائيلى تعطى أفضلية للسلع الاسرائيلية المحلية. وتتطلب بعض الصفقات ذات القيمة العالية المقايضة، بمعنى أن المصدر لاسرائيل لابد أن يستورد نسبة معينة من السلع الاسرائيلية.

أما عن محاربة الاغراق أوالتهريب فإن السياسة الاسرائيلية تصلح للاستخدام فى مصر، إذ أن التهريب يشمل كثير من السلع الرخيصة وسهلة التصنيع التى يأتى معظمها من دول شرق آسيا. وتقوم لجنة مكونة من رجال الصناعة الاسرائيلية الذين ينتجون هذه السلع بفرض

غرامات صارمة على السلع المهربة أو التى تهدف إلى اغراق الأسواق، ولايترك الأمر للدولة كما يحدث فى مصر. وهناك قائمة خاصة للدول غير الصديقة التى يتطلب الاستيراد منها تصريح خاص مسبق، وإحدى هذه الدول غير الصديقة هى مصر.

ومن العدل أن نذكر أن اسرائيل ليست الدولة الوحيدة التى تفرض مثل هذه القيود «غير المنظورة»، فبعض الدول العربية لايفصح حتى عن حجم الجمارك على بعض السلع، ولكن الفرق هنا أن اسرائيل تفرض هذه القيود رغم وجود اتفاقيات تفضيل جمركية.

(٢) منطقة ـ أو سوق ـ التجارة الحرة. وهذا ما يشار إليه بخلق منطقة تجارة حرة مثل سنغافورة وقيام هذه المناطق بالتصنيع بهدف التصدير بدون قيود جمركية أو غير جمركية وتشمل السلع وليس الأموال.

ولكل عنصر يشارك فى هذه المنطقة الحرة الحق فى تحديد سياسته الجمركية.

والواقع أن سنغافورة لديها ميناء حر وليس مناطق حرة. إذ تجلب السلع أو تقوم بالتصنيع حول الميناء ثم تقوم بالتصدير للعالم الخارجى.

وهذا بالضبط ما تبغيه اسرائيل. فلديها ميناء حر فى إيلات وحيفا وأشدود. ويمكن أن يزداد دوره بالتعاون مع ميناء بغزة أو الأردن أو

مصر مجتمعين إو منفردين. وهذا مثال آخر لإمكانية جذب مصادر جديدة للدخل إلى المنطقة دون تنافس بين بلادها ودون التأثير على سيادتها القومية أو إستخدام مواردها المحدودة.

والموقع الجغرافى لمصر وغزة والأردن وفلسطين قد يعيد تنشيط حركة التجارة العالمية فى هذه المنطقة بما يفيد جميع البلاد.

ولاجدال أن مثل هذه الخطوة تحتاج إلى دراسة لتحمى الحقوق المصرية والعربية.

ومن اللازم أن نذكر أن اسرائيل هى فى الواقع منطقة حرة للسلع التى تستوردها من أمريكا ودول السوق الأوروبية المشتركة والافتا، لأنها نظريا لاتفرض قيودا جمركية أو غير جمركية على هذه السلع.

وإذا تم تبادل تجارى طبيعى بين اسرائيل والدول العربية فإنه يمكنها أن تلغى الرسوم والقيود التى ذكرتها مسبقا، ثم تعيد تصدير هذه السلع للدول العربية وسيشجعها على ذلك الشركات الأمريكية والأوروبية التى تبغى اختراق هذه الأسواق ولن تحتاج إسرائيل عندئذ أى اتفاقيات تعاون لتحقيق ذلك وكل ما تحتاجه هو تطبيع العلاقات التجارية مع العرب.

وحتى تتم الفائدة للجميع فإن اسرائيل يمكنها ربط مينائها الحر مع ميناء حر بغزة أو الأردن أو مصر. ونظرا للموقع الجغرافى للمنطقة فإن فرص جذب التجارة العالمية إلى المنطقة ستزداد. وهذا مثال آخر

لكيفية استفادة المنطقة من مصادر دخل جديدة خارجية بدلا من الاعتماد على مصادرها المحدودة والتنافس مع بعضها البعض. ويمكن حماية السوق العربية بإتخاذ بعض الاجراءات الإدارية.

وفى تقديرى أن أى ميناء مصرى ستكون له ميزة مطلقة بالقياس لغيره من الموانئ العربية.

(٣) الاتحاد الجمركى الإقليمى وهو يشبه المنطقة الحرة بالاضافة إلى ميزة إمكانية اتخاذ سياسة موحدة جمركية وغير جمركية تجاه العالم. ولقد تمت بعض المشاورات بين أمريكا واسرائيل ومصر لعمل اتفاق ثلاثى يعطى مصر نفس الأفضلية الإسرائيلية.

ولكن الميزان التجارى بين مصر وأمريكا ليس فى صالح مصر بشكل صارخ، ولأن ذلك يفتح السوق المصرية أمام السلع الإسرائيلية فقد أجلت مصر بحث هذا الموضوع.

المرحلة الثالثة وهى التكامل الإقتصادى الإقليمى سواء فى شكل سوق مشتركة أو وحدة اقتصادية :

تتطلب هذه المرحلة إزالة كل العوائق الجمركية وغير الجمركية وتوحيد السياسات النقدية والمالية والاقتصادية والاستثمارية وحتى السياسية بين الدول الأعضاء. ومن الأنسب أن نترك هذا الموضوع للأجيال القادمة للدراسة فى ضوء الشرق الأوسط الجديد. ونرجو له أن يكون مشرقا.